



واقع تطبيق اتفاقية بازل 3 لإدارة المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية – دراسة حالة البنوك العمومية الجزائرية خلال الفترة (2023–2019)

"THE IMPLEMENTATION OF THE BASEL III ACCORD FOR RISK MANAGEMENT IN ALGERIAN BANKS – A CASE STUDY OF ALGERIAN PUBLIC BANKS DURING THE PERIOD 2019–2023"

أ. د. عبد القادر بريس²

بلهاشمي العونية¹

¹ المدرسة العليا للتجارة (القليعة) oumlynatasnim@gmail.com، مخبر الإصلاحات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية والإندماج في الاقتصاد العالمي (الجزائر)
² المدرسة العليا للتجارة (القليعة) a_berriche@esc-alger.dz، مخبر الإصلاحات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية والإندماج في الاقتصاد العالمي (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2025/05/21 ؛ تاريخ المراجعة : 2025/09/16 ؛ تاريخ القبول : 2025/11/18

الملخص: تناولت هذه الورقة البحثية مفهوم إدارة المخاطر البنكية وفقاً لمعايير بازل. تعد إدارة المخاطر عنصراً أساسياً لضمان استدامة واستقرار البنوك، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة. كما تمت الإشارة إلى أهمية تطبيق معايير بازل 3 التي طرحت متطلبات أكثر صرامة لتعزيز رأس المال والسيولة وإدارة المخاطر النظامية بعد الأزمة المالية العالمية. وكان الهدف من الدراسة تقييم مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق متطلبات اتفاقية بازل 3 وذلك بدراسة حالة البنوك العمومية الجزائرية، تم استخدام المنهج الاستنباطي في الجانب النظري لتحليل متطلبات اتفاقية بازل 3 بصفة عامة، إضافة إلى تحليل كيفية تطبيقها ومسايرتها من قبل بنك الجزائر بصفة خاصة، وفي الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لتحليل النتائج بالاستناد إلى القوائم المالية والتقارير السنوية خلال الفترة (2023–2019)، وقد أظهرت النتائج أن بنك الجزائر لا يلتزم بكافة المعايير اتفاقية بازل 3 وخاصة فيما يتعلق بمعيار الرافعة المالية، أما فيما يخص البنوك العمومية فإن معظم المؤشرات المحسوبة أو الموجودة في التقارير المالية ضمن تلك المحددة من قبل اتفاقية بازل 3.

كلمات مفتاحية: إدارة المخاطر البنكية، معايير بازل 3، البنوك العمومية الجزائرية، كفاية رأس المال، السيولة، الرافعة المالية.

تصنيف G20,G21:JEL

Abstract :

This research paper examines bank risk management in accordance with Basel standards. It emphasizes the importance of risk management for ensuring the stability and sustainability of banks, especially amid growing economic challenges. The study highlights the significance of implementing Basel III, which introduced stricter requirements to improve capital adequacy, liquidity, and systemic risk management following the global financial crisis. The main objective was to assess the extent to which Algerian public banks comply with Basel III standards. A deductive approach was used to analyze the general requirements

of Basel III and how they are applied and monitored by the Bank of Algeria. On the practical side, an inductive methodology was adopted through the analysis of financial statements and annual reports from 2019 to 2023. The findings indicate that the Bank of Algeria does not fully comply with all Basel III standards, particularly the leverage ratio, while public banks mostly meet the required indicators set by the Basel III framework.

Keywords : keyword, keyword, keyword, keyword, keyword

JEL classification : G20,G21

* بلهاشمي العونية, oumlynatasmim@gmail.com

1. مقدمة:

إن سلامة العمل المصرفي أصبحت مسألة مهمة وملحة في السوق المصرفية، خصوصا مع بروز بنوك ذات النشاط الدولي، ولذلك بدأ البحث عن آليات جديدة للوصول إلى معايير مشتركة للعمل بين البنوك المركزية على مستوى العالم. كخطوة أولى في هذا الاتجاه تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 1974 من قبل مجموعة الدول الصناعية العشر، بإشراف بنك التسويات الدولية، جاءت هذه اللجنة كرد فعل للتحديات الناتجة عن الأزمات المالية التي عرفتها الساحة المصرفية الدولية، لتتبع اللجنة بعدها إصدار اتفاقية بازل الأولى سنة 1988، التي تضمنت مجموعة من التوصيات تركز فيها على معيار كفاية رأس المال كأهم مؤشر لضمان سلامة العمل المصرفي. غير أن التطورات الاقتصادية المستمرة دفعت لجنة بازل إلى البحث المستمر عن سبل التعامل مع المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل مرن، مما أدى إلى إصدار اتفاقية ثانية في عام 2004، والتي سرعان ما تم تعديلها.

تسببت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 في خروج العديد من البنوك من السوق، مما كشف عن قصور اتفاقية بازل الثانية في تحقيق السلامة المالية للبنوك، نتيجة لذلك وجهت مجموعة الدول العشرين G20 تعليمات للجنة بازل في عام 2009 لوضع مقررات جديدة تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، كهدف أساسي للتخفيف من شدة الأزمة المالية، وفي يناير 2010 أصدرت لجنة بازل مقترحات جديدة للنقاش سميت بمقررات بازل 3 "دعائم الصد" لتصدر نسختها النهائية في منتصف سنة 2010 إلا أن تطبيقها يكون إلزامي ابتداء من أواخر سنة 2012. وفي ظل مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية يجب على النظام البنكي الجزائري كجزء من المنظومة المصرفية الدولية، الالتزام بالمعايير الدولية "اتفاقية بازل 3". ومع ذلك، لا يزال هذا الالتزام يواجه تأخر في التنفيذ الفعلي على المستوى الميداني. لذا سنحاول من خلال هذه الورقة الإجابة عن التساؤل الآتي:

ما مدى التزام البنوك العمومية الجزائرية بتطبيق معايير بازل 03

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية واحدة مفادها:

- تلتزم البنوك العمومية الجزائرية بتطبيق معايير بازل 03، وفق ما ينص عليه بنك الجزائر.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة للتحقق من مدى التزام البنوك العمومية الجزائرية بتطبيق معايير اتفاقية بازل 03 لتطوير المنظومة المصرفية، وضمان سلامة العمل المصرفي ضد الأزمات والصدمات الداخلية والخارجية التي قد تواجه النظام المصرفي الجزائري.
- معرفة مدى مساهمة ومواكبة بنك الجزائر لجميع متطلبات اتفاقية بازل 3.

أدوات ومنهجية الدراسة:

باعتبار أن الدراسة تحتوي على قسمين، الأول نظري تم فيه استخدام المنهج الاستنباطي لدراسة الأسس والتعديلات والاقتراحات المتعلقة باتفاقية بازل 03، وكذلك تحليل واقعها في المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال دراسة مدى التزام بنك الجزائر بها، أما الجانب التطبيقي فقد تم استخدام المنهج الاستقرائي لدراسة وتحليل التقارير والقوائم المالية خلال الفترة (2019-2023) المتعلقة بالبنوك العمومية الجزائرية والتي أخذناها كعينة لهذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: (عباسي وأولاد زاوي، 2019) بعنوان: " واقع صلاية وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازل 3 ": الدراسة هدفت لإبراز دور اتفاقية بازل 3 في تعزيز صلاية الجهاز المصرفي، بحيث اعتمدت الدراسة على مؤشرات قياس الصلاية المالية والتي من خلالها تم التوصل إلى النتائج التالية: أن التطبيق الفعلي للاتفاقية الثالثة يشهد بغض القصور، بسبب عدم قدرة العديد من المصارف على رفع حجم رأسمالها، رغم مساهمة التشريعات القانونية للبنك الجزائر لبنود اتفاقية بازل 3.

الدراسة الثانية: (حسان بخيت و عبد القادر بوشور 2024) بعنوان: " الالتزام بمتطلبات اتفاقية بازل 3 بالبنوك الجزائرية - دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي خلال الفترة ' 2020-2022): الدراسة هدفت لإبراز دور اتفاقية بازل في تعزيز السلامة المصرفية، بحيث اعتمدت الدراسة على التقارير السنوية والقوائم المالية لبنك الجزائر الخارجي والتي من خلالها تم التوصل إلى عدم التزام بنك الجزائر بكل معايير اتفاقية بازل 3 وخاصة فيما يتعلق بالرفع المالية، وأما بنك الجزائر الخارجي فإن معظم التزم بمعظم المعايير المحددة من قبل بازل 3.

الدراسة الثالثة: (أ. منال هاني، 2017) بعنوان: اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، الدراسة هدفت لإبراز أهم ما جاء في اتفاقية بازل 3 للحفاظ على الاستقرار البنوك وحمايتها من الوقوع في أزمات وما مدى مواكبة الجزائر لهذه التغيرات.

2. مفهوم إدارة المخاطر البنكية:

1.2. تعريف إدارة المخاطر البنكية:

إدارة المخاطر البنكية تُعرّف على أنها مجموعة من العمليات والأنشطة التي تهدف إلى تحديد، وتقييم، ومراقبة، وتقليل المخاطر المحتملة التي قد تواجه البنوك في سياق عملها اليومي. تعتبر هذه الإدارة جزءاً أساسياً من العمليات المالية التي تسعى البنوك من خلالها إلى حماية نفسها من المخاطر التي يمكن أن تؤثر على استقرارها المالي واستمراريتها.

قد تبدو إدارة المخاطر وكأنها عملية تقنية بحتة، ولكنها في الحقيقة تُعتبر فناً وعلمًا يتطلب مزيجاً من المهارات التحليلية والرؤية الاستراتيجية. على سبيل المثال، يتم استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والنماذج المالية لتقييم المخاطر وتحديد كيفية تأثيرها على الأداء العام للبنك، مما يتيح لصانعي القرار اتخاذ خيارات أكثر استنارة.

تتضمن المخاطر التي تديرها البنوك عدة جوانب، بما في ذلك المخاطر المالية، والتي تمثل التحديات المرتبطة بالأصول والخصوم والمخصصات المالية. كما تشمل المخاطر التشغيلية، التي تتعلق بالإخفاقات الداخلية أو الأخطاء البشرية، بالإضافة إلى المخاطر الاستراتيجية، التي تتعلق باتخاذ قرارات تؤثر على اتجاه البنك ونجاحه في بيئة معينة.

إدارة المخاطر البنكية تعدّ نهجاً منهجياً يتضمن استخدام مجموعة من الأدوات والتقنيات لتحليل البيئة الاقتصادية والمالية المحيطة بالبنك. هذا النهج يمكن البنك من فهم وتقدير آثار المخاطر المحتملة بشكل أكثر دقة، مما يساهم في حماية أصوله وتقليل الخسائر المحتملة. يعتمد هذا التعريف على التعلم المستمر والمراقبة المستديرة، حيث يحتمل على البنوك أن تظل متيقظة ومواكبة للتغيرات في الاقتصاد العالمي والمحلي.

تتسم إدارة المخاطر أيضاً بأنها عملية ديناميكية، مما يعني أنها ليست ثابتة، بل تتطلب مراجعة وتحديث مستمر لممارساتها وأساليبها. تتسم بصفات السوق بالسرعة والتغيير المستمر، مما يعني أن البنوك يجب أن تكون مرنة في استراتيجياتها وقدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة. يتوجب أن تكون هذه العمليات متكاملة ومتناسقة مع استراتيجيات العمل العامة للبنك، لضمان تحقيق توازن بين النمو والأمان. تحقيق هذا التوازن يجعل من إدارة المخاطر عنصراً رئيسياً في الحفاظ على القدرة التنافسية للبنك في السوق.

بصفة عامة، تُعتبر إدارة المخاطر البنكية حجر الزاوية لضمان استدامة المؤسسات المالية واستقرارها على المدى الطويل. إنها الأدوات والآليات التي تتيح للبنوك التكيف مع التغيرات غير المتوقعة، وتوقع المخاطر المحتملة دون التأثير على قدرتها على العمل بكفاءة. من خلال تحقيق إدارة فعالة للمخاطر، تستطيع المؤسسات المالية حماية نفسها من الأزمات المالية وتعزيز قدرتها على النمو والازدهار في بيئات الأعمال المتغيرة.

2.2. أنواع المخاطر البنكية

تعتبر إدارة المخاطر البنكية أحد العناصر الأساسية في ضمان استقرار المؤسسات المالية واستدامتها. يواجه القطاع المصرفي مجموعة متنوعة من المخاطر التي تؤثر بصورة مباشرة على أدائه المالي، وقدرته على تقديم الخدمات للعملاء بفعالية. تعد مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية من بين أهم هذه المخاطر التي تستدعي اهتمام البنوك، حيث يتطلب التعامل الفعال مع كل منها استراتيجيات تحليل وتخفيف متكاملة. من خلال فهم عميق لتلك المخاطر، يمكن للبنوك اتخاذ قرارات مستنيرة تساهم في تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية:

1.2.2 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان تعدّ من المخاطر الجوهرية التي تتعلق بقدرة المقرضين على سداد مستحققاتهم المالية. تعكس هذه المخاطر احتمال وجود عجز عن الدفع، مما يؤثر بشكل مباشر على الدخل والربحية لدى البنك. تتنوع مصادر مخاطر الائتمان، من قروض الأفراد، إلى تمويل الشركات وحتى التزامات الحكومات، وكل منها يتطلب تقييماً دقيقاً للجدارة الائتمانية.

يتطلع المصرفيون إلى فهم جودة الائتمان قبل منح القروض، حيث يتم الاعتماد على أدوات مثل تحليل التاريخ الائتماني، وتصنيف المخاطر، وتقديرات الدخل. من جهة أخرى، فإن التقنيات الحديثة مثل تحليل البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي تمنح البنوك مزيداً من الدقة في تقييم المخاطر، مما يساعد على تقليل نسبة القروض المتعثرة. وبالتالي، فإن إدارة مخاطر الائتمان تتطلب ممارسة مستمرة للمتابعة والتقييم لضمان القدرة على التعامل مع التغيرات المحتملة.

2.2.2. مخاطر السوق

تعتبر مخاطر السوق انعكاساً لتقلبات الأسعار في الأسواق المالية، وتشمل مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، والعملات، والأسهم. تعتمد هذه المخاطر على العوامل الاقتصادية العالمية، والتغيرات السياسية، وأحداث غير متوقعة مثل الأزمات المالية. بشكل عام، يمكن أن تؤثر تقلبات السوق سلباً على قيمة الأصول المالية للبنك، مما يؤدي إلى خسائر مالية محتملة.

تتطلب مخاطر السوق إدارة فعالة تتضمن استخدام أدوات التحوط لتقليل التعرض لهذه التقلبات. على سبيل المثال، يمكن للبنوك أن تلجأ إلى العقود الآجلة أو الخيارات لضمان حماية الأصول من الخسائر المحتملة. علاوة على ذلك، فإن التنبؤ بالظروف السوقية المستقبلية يعتبر عنصراً أساسياً لتفادي المخاطر، مما يستلزم من المؤسسات المالية تحليل البيانات واستخدام الأساليب الإحصائية لتوقع النتائج المحتملة.

3.2.2. المخاطر التشغيلية

تظهر المخاطر التشغيلية عندما يواجه البنك إخفاقات في الأنظمة الداخلية، سواء كانت نتيجة للأخطاء البشرية أو الفشل التكنولوجي. تشمل هذه المخاطر جميع العمليات اليومية للبنك، بدءاً من العمليات الإدارية، مروراً بأنظمة المعلومات، وصولاً إلى التعاملات المالية. تُعتبر هذه المخاطر خطيرة، حيث يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية ملموسة، بالإضافة إلى تداعيات سلبية على سمعة البنك وقدرته التنافسية.

لتقليل المخاطر التشغيلية، يجب على البنوك الاستثمار في أنظمة تكنولوجيا المعلومات الحديثة وإجراءات التشغيل القياسية. يجب أن تضم العمليات الداخلية بروتوكولات واضحة للتعامل مع الأخطاء، وكذلك آليات لمراقبة الأداء وضمان الجودة. من الضروري أيضاً توفير التدريب المستمر للموظفين لتقليل من الأخطاء البشرية وتحسين الكفاءة.

3. اتفاقية بازل 3

بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، برزت ضرورة ملحة لإجراء تحسينات جذرية على الأطر التنظيمية المستخدمة لضمان استقرار النظام المالي العالمي. أدت الأزمة إلى كشف العديد من الثغرات في بنية معايير بازل السابقة، مما استدعى تطوير معايير جديدة تحت مسمى بازل 3.

1.3. أهمية اتفاقية بازل 3

تكمن أهمية بازل 3 في تركيزها على تعزيز متطلبات رأس المال والسيولة، وذلك بهدف تعزيز استقرار النظام المصرفي العالمي ومنع حدوث أزمات مشابهة في المستقبل. يمكن إيجازها في العناصر التالية:

1.1.3. تعزيز متطلبات رأس المال

تمت إعادة صياغة معايير بازل 3 لتقديم متطلبات أكثر صرامة لرأس المال. وقد تم رفع نسبة كفاية رأس المال إلى 10.5%، وهي نسبة أعلى مقارنة بالحد الأدنى الذي حدده بازل 2. تتضمن هذه النسبة تحسينات جسيمة تهدف إلى زيادة قدرة البنوك على مواجهة الخسائر المحتملة، مما يعكس تحسناً ليس فقط في القدرة على المرونة المالية، ولكن أيضاً في خصائص الإشراف الرقابي.

إحدى الإضافات البارزة هي مفهوم "كابيتال الحفظ (Conservation Capital)"، والذي يفرض على البنوك الاحتفاظ بنسب أعلى من رأس المال في أوقات الازدهار. يُعتبر هذا المبدأ استباقياً، حيث يعزز من قدرة البنوك على التكيف مع الظروف الاقتصادية الصعبة عن طريق التركيز على إنشاء احتياطات أكبر للمخاطر المحتملة.

2.1.3. متطلبات السيولة

أصبحت متطلبات السيولة أيضاً جزءاً محورياً من بازل 3، حيث تُمثل ضماناً يُساعد البنوك على تلبية التزاماتها المالية في أوقات الضغط. قدمت بازل 3 مفهومين رئيسيين لمتطلبات السيولة:

❖ **النسبة السريعة: (Liquidity Coverage Ratio – LCR)** تفرض هذه النسبة على البنوك الاحتفاظ بكمية كافية من الأصول السائلة عالية الجودة، مما يضمن قدرتها على تلبية التزاماتها المالية على المدى القصير (يوم واحد إلى 30 يومًا). بعبارة أخرى، يتعين على البنوك أن تكون قادرة على التصرف سريعًا في مواجهة الأزمات المالية أو انخفاض السيولة.

❖ **النسبة الهيكلية للسيولة: (Net Stable Funding Ratio – NSFR)** هذا المقياس يركز على ضمان وجود مصادر تمويل مستقرة ومتنوعة للبنوك على المدى الطويل (من سنة إلى أكثر). إنه يقيس نسبة تمويل الأصول المستقرة مقابل الأصول غير المستقرة، مما يضمن أن تحتفظ البنوك بمصادر تمويل كافية تغطي احتياجاتها على المدى الطويل، ويعزز استقرار الميزانيات العمومية.

3.1.3. إدارة المخاطر النظامية

تشمل معايير بازل 3 أيضًا إدارة المخاطر النظامية، حيث تركز على أهمية التعرف على الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها المخاطر في المؤسسات المالية على استقرار النظام المالي ككل. تتضمن هذه الإدارة تحليل التفاعلات بين المخاطر الفردية، والأسواق، والأنظمة المالية، مما يتطلب من البنوك تكريس موارد أكبر لرصد القياسات الكلية كما يُعتبر التقييم العابر للحدود للأنظمة المالية عبر الدول جزءًا من هذا الفهم.

2.3 أهداف اتفاقية بازل 03:

تهدف بازل 3 بشكل عام إلى تعزيز استقرار البنوك وقدرتها على الصمود في الأوقات الاقتصادية الصعبة. من خلال رفع مستوى متطلبات رأس المال والارتقاء بمستويات السيولة، فإنها تحمي النظام المالي من الأزمات المحتملة، مما يساهم في بناء ثقة أكبر بين المستثمرين، العملاء، والأسواق. إن تركيز بازل 3 على إدارة المخاطر النظامية يُبرز أهمية التأكد من وجود نظام مصرفي قوي وقادر على مواجهة التحديات المستقبلية.

3.3 محاور اتفاقية بازل 3:

لقد تكونت محاور اتفاقية بازل 3 من 5 محاور وهي:

➤ المحور الأول: متطلبات رأس المال:

يتناول هذا المحور تحسين جودة وهيكلية وشفافية رأس المال لتوفير حماية أفضل للبنك ضد المخاطر المختلفة، حيث تم تعديل مكونات رأس المال التنظيمي حتى يتضمن رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، و الأرباح غير الموزعة، بالإضافة إلى أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المرتبطة بتاريخ استحقاق، مما يمكنها من امتصاص الخسائر فور وقوعها. كما يضم رأس المال المساند الذي يعتمد فقط على أدوات رأس المال لفترة لا تقل عن خمس سنوات، التي يكون لها القدرة على تحمل الخسائر قبل الودائع وفي نفس الوقت تم إلغاء الشريحة الثالثة.

الجدول رقم (01) يوضح التغير في مكونات رأس المال وفق مقررات بازل 3

الوحدة: النسبة المئوية

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة رأس المال الاحتياطي	%3.5	%4	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5
رأس المال التحوطي	-	-	-	%0.625	%1.25	%1.875	%2.5
المجموع	%3.5	%4	%4.5	%5.125	%5.75	%6.375	%7
الحد الأدنى للشريحة الأولى لرأس المال	%4.5	%5.5	%6	%6	%6	%6	%6
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال + رأس المال التحوطي	%8	%8	%8	%8.625	%9.25	%9.875	%10.5

المصدر: محمد الأمين كياس، رأس المال البنوك ودوره في امتصاص المخاطر الائتمانية، مجلة العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، 2016، ص102.

➤ المحور الثاني: توسيع تغطية المخاطر

تركز مقترحات لجنة بازل على تغطية مخاطر المرتبطة بالأطراف المقترضة، والتي تنشأ من التعاملات في المشتقات، وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية لتغطية هذه المخاطر، بجانب احتساب الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية. وفقا لتغيرات أسعارها في السوق.

➤ المحور الثالث: نسبة الرافعة المالية

أدخلت لجنة بازل معيارا جديدا يعرف بنسبة الرافعة المالية. هذا المعيار يهدف إلى الحد من تزايد نسبة الديون داخل النظام المصرفي. وهي نسبة بسيطة كما أن المخاطر التي لا تعتمد على هذه النسبة تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر ومعايير الخطأ وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية. وهي تمثل أيضا الأصول داخل وخارج الميزانية دون النظر إلى المخاطر بالنسبة لرأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%.

➤ المحور الرابع: التمويل أثناء الدورات الاقتصادية

يمثل أساسا في نظام يهدف إلى تشجيع البنوك على عدم ربط عمليات الإقراض التي يقوم بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية. هذا الربط يمكن أن يؤثر سلبا على نشاط البنوك، حيث أنه في فترة النمو والازدهار تشهد البنوك نشاطا مكثفا في تمويل الأنشطة الاقتصادية. أما في فترة الركود الاقتصادي، فإن نشاط الإقراض يتراجع مما يؤدي إلى إطالة أمد هذا الركود.

يفرض المقترح الجديد بازل 3 على البنوك تكوين مؤونات لمواجهة المخاطر المتوقعة في أوقات الازدهار، استعدادا لسنوات الركود عندما تتدهور جودة القروض، بدلا من النظام الحالي الذي يركز على مؤونات الديون المشكوك في تحصيلها أو الخسائر المحققة. كما يقترح انشاء منطقة عازلة إضافية لرأس المال من خلال زيادة الاحتياطات وعدم توزيع الأرباح. يساهم هذا العازل في مضاعفة رأس المال المكون خلال فترة الازدهار ويعزز قدرة المصارف على التعامل مع الصدمات خلال فترات الركود أو الأزمات.

➤ المحور الخامس: المعيار العالمي للسيولة

حيث وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية معيارين دوليين لقياس السيولة المصرفية وهما:

- **نسبة تغطية السيولة (LCR):** تستخدم في قياس السيولة على المدى القصير، حيث تلزم البنوك بالاحتفاظ بكمية كافية من الأصول السائلة عالية الجودة لمقابلة صافي التدفقات النقدية.

نسبة السيولة قصيرة الأجل = (الأصول السائلة العالية الجودة/صافي التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم) أكبر من 100%

- **نسبة صافي التمويل المستقر (NSDR):** الهدف منها هو احتفاظ البنوك بمصادر تمويلية مستقرة لدعم أنشطتها، حيث تستخدم لقياس السيولة على المدى المتوسط والطويل.

نسبة السيولة طويلة الأجل = (الموارد المستقرة المتاحة لسنة / الحاجة للتمويل المستقر لسنة) أكبر أو تساوي 100%

4. تحديات تطبيق معايير بازل في الجزائر

1.4. البنية التحتية القانونية

تعتبر البنية التحتية القانونية عاملاً حاسماً في تطبيق معايير بازل بشكل فعال. تتطلب المعايير الحديثة، مثل بازل 3، تعديلاً شاملاً للقوانين واللوائح المالية لضمان انسجامها مع المتطلبات الدولية. يتضمن ذلك ضرورة تحديث إطار العمل القانوني الوطني ليعكس الأهداف الجديدة التي تسعى لوضعها السلطات المصرفية والمراقبة.

ففي كثير من البلدان، لا تزال القوانين المعمول بها تعود إلى فترات سابقة، وقد لا تكون مجهزة للتعامل مع التحديات التي تطرحها البيئة المالية المعاصرة. على سبيل المثال، يُمكن أن تشمل هذه التعديلات تحسين آليات الإفصاح عن المعلومات، وتعزيز معايير الشفافية في العمليات المصرفية، وتعزيز الرقابة على العمليات الائتمانية. إن ضمان توافق القوانين المحلية مع معايير بازل يُعزز من قدرة السلطات التنظيمية على مراقبة الامتثال ويفتح المجال أمام الابتكار في الخدمات المالية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير بنية قانونية قوية يساهم في تعزيز الثقة في النظام المصرفي. عندما يدرك المستثمرون والشركاء التجاريون أن هناك أطر قانونية تحكم العمليات المالية بشكل جيد، فإن ذلك يعزز من جاذبية السوق ويحفز النشاط الاقتصادي.

2.4. التحديات التقنية

تلعب التكنولوجيا دورًا حيويًا في تنفيذ معايير بازل، إذ أن توفير الأنظمة التكنولوجية اللازمة لإدارة المخاطر أصبح ضرورة ملحة. تواجه المؤسسات المالية تحديات متعددة فيما يتعلق بتبني وتطوير هذه الأنظمة، مما يتطلب استثمارات كبيرة في التكنولوجيا والابتكار.

بدايةً، تحتاج البنوك إلى أنظمة متقدمة لتحليل البيانات وتبني المخاطر، مثل أدوات تحليلات البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي. هذه الأنظمة تُساعد في تحليل الأنماط المخاطر المحتملة، واحتساب متطلبات رأس المال بطرق أكثر دقة وفعالية. كما يجب أن تكون هذه الأنظمة قادرة على تكامل مرّن مع أنظمة موجودة حاليًا.

علاوة على ذلك، تفرض القيود التكنولوجية تحديات تتعلق بالأمان السيبراني، الذي أصبح ضرورة ملحة في ظل التزايد المستمر للهجمات الإلكترونية. لذا، يحتاج القطاع المصرفي للاستثمار في تكنولوجيا الأمان وتطوير استراتيجيات مناسبة لحماية البيانات والمعلومات الشخصية للعملاء، مما يساهم في تعزيز الثقة في أنظمة البنك.

3.4. الثقافة التنظيمية

لا تقتصر معالجة المخاطر على الجوانب الفنية والقانونية فقط، بل تشمل أيضًا ضرورة تعزيز ثقافة إدارة المخاطر داخل المؤسسات البنكية. يشير مفهوم الثقافة التنظيمية إلى القيم والمعتقدات والممارسات التي تعكس كيفية إدراك الموظفين وأعضاء الإدارة للمخاطر وكيفية إدارتها. إن نشر ثقافة قوية لإدارة المخاطر يتطلب تدريبًا مستمرًا للموظفين على أهمية هذه الممارسات وكيفية تطبيقها في عملهم اليومي. من خلال تطوير برامج تعليمية وورش عمل، يمكن للموظفين أن يصبحوا أكثر وعيًا بالتحوّلات الجديدة في السوق والمخاطر المحتملة، مما يساهم في تحسين الأداء العام للمؤسسة.

أيضًا، يجب أن يكون هناك دعم قوي من القيادة العليا للتأكيد على أهمية إدارة المخاطر. عندما يشعر الموظفون بأن الإدارة ملتزمة بتعزيز ممارسات إدارة المخاطر، فإن ذلك يشجع على اتخاذ قرارات أفضل على جميع المستويات داخل المؤسسة.

تعزيز هذه الثقافة يساهم في خلق بيئة عمل تتميز بالاستجابة السريعة والفاعلية في مواجهة التحديات، مما يعزز من قدرة البنك على التعامل مع الظروف المتغيرة والمحافظة على استقراره وسمعته.

تتطلب إدارة المخاطر تطبيق معايير بازل بنجاح جهوداً متعددة الأبعاد، تشمل تحسين البنية التحتية القانونية، ومواجهة التحديات التقنية، وتعزيز الثقافة التنظيمية داخل المؤسسات المالية. من خلال معالجة هذه العناصر بشكل احترافي ودقيق، تستطيع البنوك تحقيق مستوى عالٍ من الاستقرار والكفاءة، مما يُعزز من مساهمتها في الاقتصاد الوطني والعالمي.

5. الآثار المتوقعة لتطبيق معايير بازل

1.5. تحسين الاستقرار المالي

تحسين الاستقرار المالي هو أحد الأهداف الأساسية التي تُساهم فيها معايير بازل وتطبيقاتها. يتحقق ذلك من خلال تعزيز قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المالية والتعامل مع التقلبات في البيئة الاقتصادية.

تعمل معايير بازل على تحديد متطلبات رأس المال والسيولة، مما يُساعد البنوك في بناء قاعدة قوية لمواجهة أي تحديات غير متوقعة. من خلال الاحتفاظ بمستويات أعلى من رأس المال، تستطيع البنوك تحمل الخسائر المحتملة الناتجة عن انخفاض قيمة الأصول أو ارتفاع معدلات القروض غير المدفوعة.

علاوة على ذلك، يُعتبر تحسين إدارة السيولة من العوامل الرئيسية في الحفاظ على استقرار البنوك. بفضل التخصص في تكوين احتياطات سائلة مناسبة، يمكن للبنك تلبية التزامات الدفع عند الاستحقاق، مما يمنع حدوث أزمات سيولة تمتد إلى فقدان الثقة من قبل العملاء والمستثمرين. في النهاية، يعزز تحسين الاستقرار المالي من سمعة البنك واستدامته، مما يجعله أكثر قدرة على مواجهة الأزمات بكل أمان وثقة.

2.5. تطوير الأداء المالي

يُعتبر تطوير الأداء المالي أحد المزايا الرئيسية التي تأتي من تطبيق معايير إدارة المخاطر بشكل فعال. من خلال تحسين إدارة المخاطر، تستطيع البنوك من إمكانية اتخاذ قرارات مستندة إلى بيانات دقيقة وتحليلات مفصلة، مما يُعزز من كفاءتها التشغيلية.

إدارة المخاطر بشكل مناسب تعني أن البنك قادر على التعرف على المخاطر المحتملة وتحليلها في وقت مبكر، مما يُمكنه من اتخاذ خطوات وقائية قبل تفاقم الأزمات. هذا يؤدي إلى تقليل التكاليف المرتبطة بالخسائر غير المتوقعة، وبالتالي تحسين الهوامش الربحية.

علاوة على ذلك، فإن كفاءة العمليات التشغيلية تُعزّز جزئيًا إلى تحسين أنظمة إدارة المخاطر. من خلال تعزيز التنسيق بين الأقسام المختلفة، وتحسين التكنولوجيا وعمليات العمل، يمكن للبنوك تحقيق أداءٍ أفضل، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة العوائد وجذب المزيد من العملاء.

3.5. تعزيز التنافسية الدولية

تُعزز المعايير المُقننة من قدرة البنوك على التنافس في الأسواق الدولية. عملية تطبيق معايير قوية مثل معايير بازل تعكس الجدية والالتزام من قبل البنوك في تحسين ممارساتها المالية والإدارية، مما يجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين الدوليين. عندما تلتزم البنوك بمتطلبات عالية من الشفافية، وجودة رأس المال، وإدارة المخاطر، فإنها تعتبر خيارات أكثر موثوقية في نظر المستثمرين الأجانب. تتحقق هذه الجاذبية من خلال القدرة على تقديم خدمات مالية آمنة ومستقرة، مما يشجع على جذب الاستثمارات الدولية. علاوة على ذلك، تُساعد البيئة التشريعية والتكنولوجية الملائمة على تعزيز التنافسية، فكلما زادت الجهود المبذولة لتحسين البنية التحتية القانونية والتقنية من قبل البنوك، كلما زادت قدرتها على التوسع والنجاح في الأسواق العالمية. إن تحسين الاستقرار المالي، تطوير الأداء المالي، وتعزيز التنافسية الدولية تمثل ركائز أساسية لنجاح البنوك في مشهد اقتصادي متزايد التعقيد. من خلال التركيز على هذه العناصر الحيوية، تستطيع البنوك تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات واغتنام الفرص، مما يساهم في تعزيز استقرارها ونموها.

6. واقع تطبيق معايير بازل 3 في البنوك العمومية الجزائرية:

تسعى اتفاقية بازل 3 إلى تعزيز مرونة البنوك من خلال تطبيق الأدنى لمتطلبات رأس المال التي كانت محددة قبل الأزمة. كما تعتمد اتفاقية بازل 3 على السياسة الاحترازية الكلية كوسيلة فعالة لتعزيز الاستقرار المالي خلال الأزمات. يبذل بنك الجزائر جهودا لاعتماد بعض التطورات التي طرحتها اتفاقية بازل 3، وقد شرع في اتخاذ سلسلة من الخطوات بهدف إعداد الأرصدة الملائمة لهذه التحسينات، عن طريق تعزيز متطلبات رأس المال والسيولة ووضع نظام رقابي أكثر فعالية. وتمثلت أساسا فيما يلي:

1.6. رفع الحد الأدنى لرأس المال: تماشيا مع تداعيات الأزمة المالية ولتعزيز قوة النظام المصرفي الجزائري، تم إصدار التنظيم رقم 08-04 الصادر في 23 ديسمبر 2008 القاضي برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى 10 مليار دج، والمؤسسات المالية إلى 3.5 مليار دج؛ أين تقوم الدولة بتوفير رأس مال إضافي للبنوك العمومية، والمصارف الأم توفر الأموال لفروعها في الجزائر بالنسبة للمصارف الخاصة، تم بعد ذلك اعتماد الوزن الترجيحي 50 بالمئة لبعض عناصر الميزانية.

2.6. نسبة الملاءة المالية: تعد مستويات كفاية رأس المال أعلى على مستوى البنوك العمومية وهذا مقارنة بالبنوك الخاصة حيث لا تتجاوز نسبة الملاءة الكلية 20 بالمئة ولكنها تظل أعلى بكثير من الحد الأدنى التنظيمي المطلوب. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مؤشرات الملاءة بالبنوك الخاصة من 2019-2023

الوحدة: نسبة مئوية

2023	2022	2021	2020	2019	
19.03%	19.33%	19.06%	20.29%	18.90%	نسبة الملاءة الكلية
17.93%	18.52%	18.24%	19.46%	18.17%	نسبة الملاءة القاعدية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر من 2019-2023.

الجدول رقم (03): مؤشرات الملاءة بالبنوك العمومية من 2019-2023

الوحدة: نسبة مئوية

2023	2022	2021	2020	2019	
23.68%	22.04%	22.21%	18.95%	17.81%	نسبة الملاءة الكلية
19.47%	17.56%	17.60%	14.58%	13.47%	نسبة الملاءة القاعدية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر من 2019-2023.

نظرا لارتفاع الكبير في رأس المال التنظيمي بنسبة فاقت 11.6% على مستوى البنوك العمومية، فقد انتقلت نسبة ملاءتها الكلية من 22.04% في نهاية 2022 إلى 23.7% نهاية سنة 2023، بزيادة قدرها 1.7 نقطة بالمئة.

من خلال ما سبق نتوصل إلى أن البنوك العمومية الجزائرية حققت نسبة ملاءة فاقت بشكل أكبر تلك النسبة المحددة من قبل اتفاقية بازل 3. (10.5%) خلال السنوات الدراسية.

وبالتالي ولكي تحافظ البنوك على مستوى ملاءتها عند أعلى مستوى، يوصي بنك الجزائر ببذل المزيد من الجهود من جانب البنوك للحد من المخاطر، خاصة تلك المرتبطة بجودة المحفظة.

3.6. سيولة البنوك العمومية الجزائرية:

سجلت البنوك العمومية خلال سنة 2023 تحسنا واضحا في نسب السيولة حيث تجاوزت 100% وهذا الوضع جعل البنوك العمومية في وضع سيولة فائضة.

أما بالنسبة للأصول السائلة إلى إجمالي الأصول فقد شهدت البنوك العمومية انخفاض طيف من 14.2% سنة 2019 إلى 10.34% سنة 2020 ليرتفع سنة 2021 إلى 35.93% ثم إلى 40.54% سنة 2022 ويستقر على 4.88% سنة 2023.

أما بالنسبة تغطية الخصوم قصيرة الأجل من خلال أصولها السائلة سجلت البنوك العمومية سنة 2019 نسبة 42.24% لتتخفص سنة 2020 إلى 31.54%، لتشهد ارتفاعا كبيرا سنة 2021 بنسبة 110.16% وتواصل الارتفاع سنة 2022 بنسبة 115.57% لتصل إلى 128.23% سنة 2023.

الجدول رقم (04): نسبة الأصول السائلة للبنوك العمومية في الفترة من (2019-2023)

الوحدة: نسبة مئوية

2023	2022	2021	2020	2019	
4.88%	4.54%	35.93%	10.34%	14.21%	الأصول السائلة / إجمالي الأصول
128.23%	115.57%	110.16%	31.54%	42.024%	الأصول السائلة / الخصوم قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر من 2019-2023.

4.6. نسبة الرافعة المالية:

كما هو معروف أن بنك الجزائر لم يعتمد في تشريعاته نسبة الرافعة المالية التي وضعها اتفاقية بازل 3، رغم أن هذه النسبة تم تطبيقها فعليا في البنوك الأجنبية الكبرى منذ عام 2018، بهدف التقليل ارتفاع الديون في النظام المصرفي، حيث أنها تحسب وفق العلاقة التالية

الرافعة المالية = (رأس المال الأساسي / إجمالي الأصول) أكبر من 3%.

جدول رقم (05): تطور الرافعة المالية في البنوك العمومية الجزائرية في الفترة (2014-2018)

الوحدة: نسبة مئوية

2018	2017	2016	2015	2014	البيان
10%	10%	11%	13%	14%	الرافعة المالية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2014-2018.

يلاحظ من الجدول أن النسبة كانت مرتفعة بين سنتي 2014-2015 لتتخفص بعدها لتصل إلى 10%، ولكنها تبقى أكبر من تلك التي حددتها اتفاقية بازل 3 أي أنها أكبر من 3%، الأمر الذي يعزز من قدرة البنوك العمومية على التصدي لمختلف المخاطر المصرفية، كما تمكن هذه البنوك من زيادة رأس مالها وإنشاء علاقة متينة ومتوازنة بين حقوق الملكية وحجم نشاطاتها، لضمان سلامتها واستقرارها.

5.6. القواعد الاحترازية المتعلقة بالعائد والمخاطرة:

أ- المخاطرة:

تعتمد مستويات ملاءة البنوك بشكل كبير على القواعد المتعلقة بتوفير مخصصات القروض وتصنيفها، حيث يجب على البنوك تحديد هذه القواعد بوضوح لتقليل المخاطر المرتبطة بالقروض المتعثرة، الجدول الموالي يوضح نسبة القروض المتعثرة بالبنوك العمومية الجزائرية:

جدول رقم (06): تطور نسبة القروض المتعثرة في البنوك العمومية الجزائرية في الفترة الممتدة من 2019-2023

الوحدة: مليار دج

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
القروض المتعثرة صافية من المؤونات / رأس المال الخاص القانوني	%60.75	%69.20	%67.42	%65.64	%62.37
معدل القروض المتعثرة الصافية من المؤونات / إجمالي القروض	%8.44	%9.47	%11.05	%10.96	%11.39
معدل المؤونات المخصصة للقروض المتعثرة	%45.88	%44.85	%47.53	%48.65	%48.44
معدل القروض المتعثرة	%15.60	%17.17	%21.06	%21.35	22.09%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2019-2023.

تعتبر نسبة القروض المتعثرة (صافية من المخصصات) / رأس المال التنظيمي مؤشرا هاما يقيس قدرة البنك على تحمل الخسائر الناجمة عن القروض المتعثرة، بالنسبة الديون المتعثرة بعد خصم المخصصات إلى إجمالي رأس المال التنظيمي شهدت تحسنا واضحا سنة 2023، حيث انخفضت بمقدار 2.3 نقطة مئوية. يرجع هذا الانخفاض إلى زيادة رأس المال التنظيمي بنسبة 10.9% مقارنة بمعدل نمو أقل في الديون. ارتفع معدل نمو القروض المتعثرة في البنوك بشكل طفيف ليصل إلى 5.7% سنة 2023 بعد تباطؤ النمو بين سنتي 2019 و 2021. ويعود هذا إلى إجراءات التخفيف التي اتخذتها السلطات النقدية، وخاصة تلك التي تتيح للبنوك خيار بتأجيل سداد الأقساط الائتمانية المستحقة، أو إعادة جدولة ديون العملاء وفقا للحالات المختلفة.

ب- مؤشر الربحية:

يقاس من خلال عائدي حقوق الملكية والأصول

- **العائد على حقوق الملكية (ROE):** شهدت البنوك العمومية ارتفاع معدل العائد على رأس المال (حقوق الملكية) من 12% في سنة 2022 إلى 15.5% في سنة 2023، وذلك بفضل زيادة صافي دخلها بنسبة 20.6% ويعود هذا الارتفاع في الربح على مستوى البنوك العمومية إلى ارتفاع هامش الفائدة من جهة وانخفاض المصاريف التشغيلية المصرفية من جهة أخرى. كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (07): معدل العائد على حقوق الملكية بالبنوك العمومية الجزائرية من الفترة 2019-2023

الوحدة: النسبة المئوية

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
العائد على رأس المال ROE	%12.31	%10.78	%13.47	%11.97	%15.52

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2019-2023.

- **معامل العائد (ROA):** ربحية البنك هي قدرته على تحقيق الأرباح، بعد خصم التكاليف اللازمة لاستمرارية نشاطه. ويمكن قياس هذه الربحية من خلال نسبة العائد على الأصول، ويوضح الجدول الموالي معدل العائد على الأصول بالبنوك العمومية الجزائرية

جدول رقم (08): معدل العائد على الأصول بالبنوك العمومية الجزائرية من الفترة 2019-2023

الوحدة: نسبة مئوية

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
العائد على الأصول ROA	%1.26	%1.23	%1.53	%1.14	%1.28

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2019-2023.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع العائد على الأصول (ROA) وهذا نتيجة تحسن أداء البنوك العمومية، وهذا الارتفاع الطفيف عن ذلك المسجل في نهاية سنة 2022، أي 1.3% في نهاية سنة 2023 مقابل 1.1% في نهاية 2023.

خاتمة:

إن التزام البنوك العمومية الجزائرية بمعايير بازل 3 وهذا من خلال الالتزام بتبني معظم الاقتراحات التي جاء بها بنك الجزائر والتي تتوافق إلى حد ما مع معايير بازل 3 ، وهذا يُعتبر خطوة استراتيجية نحو تعزيز قدرتها على إدارة المخاطر بكفاءة وفعالية. هذه المعايير لم تقتصر فقط على تحسين جودة رأس المال والسيولة، بل ساهمت أيضًا في تعزيز الاستقرار المالي ككل في البلاد. من خلال توفير إطار عمل واضح وضوابط مشددة، تُساعد معايير بازل البنوك على التعامل بشكل أفضل مع المخاطر المختلفة المرتبطة بعملياتها، مما يؤدي إلى تحسين مستوى الثقة لدى المستثمرين والعملاء.

حرص البنوك العمومية الجزائرية على تطبيق هذه المعايير أدى إلى تحقيق نتائج جيدة انعكست إيجاباً على أدائها. كما أن التزام البنوك العمومية الجزائرية بهذه المعايير يساهم في رفع قدرتها التنافسية على المستوى الدولي. مع تزايد العولمة والتنافس بين الأسواق المالية، يُعتبر التوافق مع المعايير الدولية أمرًا حيويًا لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز نمو القطاع المصرفي. البنوك التي تتبنى هذه المعايير ستظهر بشكل أفضل في أعين المستثمرين والمساءلة، مما قد يؤدي إلى تدفق أكبر من رأس المال وزيادة النشاط الاقتصادي.

ومع ذلك، فإن التحديات لا تزال قائمة، حيث أنه لم يتم النظام الاحترازي بوضع وتحديد هامش حماية ضد التقلبات الدورية ولا نسبة ولا نوعية رأس المال الذي يقتطع منه احتياطي البنوك، بالإضافة إلى عدم مسايرة بنك الجزائر لتلك المعايير الواردة في اتفاقية بازل 3 والمتعلقة بكيفية حساب كفاية رأس المال، مكونات الأموال الخاصة ونسبة الرافعة المالية. كما يواجه القطاع المصرفي الجزائري عقبات تتعلق بالتحسين المستمر للبنية التحتية القانونية والتكنولوجية، فضلاً عن تعزيز الثقافة المؤسسية لإدارة المخاطر. لذا، تبقى الاستفادة من الفرص المتاحة لتحسين الأداء المؤسسي والمالي ضرورة ملحة. وعليه نقترح بعض التوصيات:

- العمل على متابعة ومواكبة التطورات التي تحدث في الساحة المصرفية الدولية، فيما يتعلق بطرق قياس المخاطر المحتملة والعمل على تطبيقها، خاصة مخاطر السوق؛
- يجب على البنوك اتباع سياسة واضحة بخصوص الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمركز المالي وإعداد التقارير ونشرها بشكل دوري ؛
- تطوير الكفاءات البشرية وفقاً لما تتطلبه الأنشطة البنكية؛
- يجب على بنك الجزائر أن يعتمد كافة المقترحات الواردة في اتفاقية بازل 3، مع التركيز بشكل خاص على تلك المتعلقة بالرافعة المالية ونسبة كفاية رأس المال؛
- حرص بنك الجزائر على ضرورة إلزام قيام إدارة البنوك بتعزيز فهم وتطبيق معايير بازل 3 ، نظراً لانعكاساتها الإيجابية على السلامة المالية.

قائمة المراجع:

- أسامة عزمي، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 55.
- حماد طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 95.
- حمزة محمد الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق، عمان، 2002، ص 167.
- سمير عبد الحميد ورضوان حسن المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر الطبعة الأولى، دار النشر، عمان الأردن، بدون سنة نشر، ص 205.
- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر: أفراد إدارات شركات، بنك الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص 194.
- طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية المكتب العربي، القاهرة، 2000، ص 260.
- محمد الأمين كياس، رأس المال البنوك ودوره في امتصاص المخاطر الائتمانية، مجلة العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، 2016، ص 102.
- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة، 1999، ص 230.
- محمد عبد الفتاح الصيرفي إدارة البنوك دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن، 2006، ص 66.
- نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية موسوعة بازل 11 الجزء الثاني، 2005، ص 22.

- نبيل حشاد، دليلك إلى اتفاق بازل (2) المضمون الأهمية الأبعاد) موسوعة بازل 2 الجزء الأول 2004، ص 32.
- عبد القادر بربيش، إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل 2 و 3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 29، 2013، ص 28.